

الاهتمام الخليجي ينصب على إنجاز قمة التعاون بعد الإشارات القطرية السلبية حول ملف المصالحة

ضرورة الحفاظ على تماسك مجلس التعاون بغض النظر عن أزمة قطر



تراجعت توقعات بتحقيق اختراق كبير في ملف الأزمة القطرية خلال القمة الخليجية التي تحتضنها السعودية قريباً، لا ينفي وجود حرص خليجي على إنجاز القمة حفاظاً على تماسك مجلس التعاون في هذا الطرف الاستثنائي وما يميز به من أزمة صحية ومصاعب اقتصادية ومالية، وأيضا من تغيير مهم في المشهد الدولي يتمثل في وجود إدارة أميركية جديدة بما قد تدخله من تعديلات على السياسة الأميركية تجاه منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً.

الكويت - تعمل التصريحات المتفائلة الصادرة عن أكثر من مسؤول خليجي على إشاعة أجواء إيجابية بشأن القمة الخليجية الحادية والأربعين التي من المقرر أن تحتضنها السعودية في يناير القادم والتي طغى على الخطاب الإعلامي مع الدول المقاطعة لها بسبب صلاتها بالحركات المتشددة والإرهابية وتباعها سياسات مضادة لامن المنطقة واستقرار دولها وشعوبها.

وعبر نايف الحجرف أمين عام مجلس التعاون الخليجي، الإثنين، عن تفاؤله بأن تحمل القمة الخليجية القادمة الإضافة المنتظرة لـ"دعم وتعزيز

منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبفعلها إلى الأمام"، مؤكداً على حرص قادة الخليج على انعقاد القمة رغم الظروف الاستثنائية. أما عبداللطيف الزياني وزير خارجية البحرين الذي احتضنت بلاده الأحد اجتماعاً افتراضياً تحضيرياً للقمة الخليجية على مستوى وزراء خارجية دول التعاون، فضمن تعليقه على الاجتماع إشارة غير مباشرة للجهود التي تقودها السعودية لمصالحة قطر مع الدول المقاطعة لها، قائلاً إن لدى المنامة "ثقة تامة في دور السعودية في الحفاظ على تماسك مجلس التعاون ورأب الصدع الخليجي".



نايف الحجرف هناك حرص خليجي على انعقاد القمة رغم الظروف الاستثنائية

وتفقد نبرة التفاؤل بقمة خليجية ناجحة يتم خلالها إنهاء أزمة قطر مع جيرانها الخليجين، تجاهل الصعوبات التي بدأت تلوح في طريق المصالحة المنشودة، وعلى رأسها البرود القطري

إزاء الملف ذاته، وهو برود تجلّى في أحدث مظاهره في غياب وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمان آل ثاني عن اجتماع المنامة الافتراضي الذي حضره وزراء خارجية باقي الدول الخليجية الخمس، بينما اكتفت قطر بوزير الدولة للشؤون الخارجية سلطان المريخي كمثل لها في الاجتماع.

ورأى متابعون للشؤون الخليجية في ذلك مقدمة لتخفيض مستوى التفاعل في القمة الخليجية، بينما اعتبر آخرون أنه تعبير عن موقف قطري من البحرين التي احتضنت الاجتماع، وكانت خلال الفترة الأخيرة التي تكثف فيها الحديث عن تسجيل تقدم نحو تحقيق المصالحة القطرية الخليجية، هدفاً للحملات الإعلامية القطرية التي طالت أيضا دولة الإمارات العربية المتحدة، كما كانت موضع اتهامات من قبل الدوحة تارة باختراق صياديها للمياه الإقليمية القطرية، وطورا باختراق طيرانها للمجال الجوي لقطر، حتى أن الدوحة قدمت شكوى بهذا الخصوص ضد المنامة إلى مجلس الأمن الدولي.

وذهبتم مصادر سياسية خليجية في تفسيرها للسكوت القطري غير

الملائمة لتفتية الأجواء وتمهيد الطريق للمصالحة التي تمثل بحد ذاتها مصلحة حيوية لقطر، إلى اعتبار أن الدوحة تحاول استغلال الالين السعودي والعمل على تفصيل مصالحة على مقاس قطر وأيضا على مقاس حليفها تركيا الراغبة في عدم عودتها بالكامل إلى الحاضنة الخليجية، وذلك بتحويل مسار إنهاء الأزمة من مسار جماعي يشمل جميع الدول المقاطعة إلى مجرد مسار ثنائي سعودي قطري، الأمر الذي سيعني للقطريين وللأتراك أيضا اختراق جبهة مواجهة التشدد والإرهاب الخليجية العربية وتفكيكها.

وأبدت الدول الأربع المقاطعة لقطر في الآونة الأخيرة مرونة في حل الخلاف بعد وساطات بذلتها الكويت وانضمت إليها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب وسلطنة عمان، بينما بدا أن السعودية مترددة على نحو خاص لجهود مصالحة قطر مع جيرانها وهو الأمر الذي قد يكون شجع الدوحة على محاولة استمالتها من دون باقي الرباعي المقاطع.

وسيجتمع قادة مجلس التعاون في السعودية في الخامس من يناير القادم، وسيشكل حضور أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مؤشراً على التقارب.

وفي ظلّ المعطيات القائمة وأهمها السياسة الإعلامية القطرية تجاه جيرانها الخليجين، وأيضا تعمد قطر تخفيض تمويلها في اجتمعا وزراء خارجية بلدان مجلس التعاون، تبدو حظوظ تحقيق مصالحة قطرية خليجية شاملة في تراجع، وقد يؤول الأمر إلى مجرد البحث عن تهدئة وانتظار ما ستفرزه المتغيرات الإقليمية وكذلك الدولية.

وفي انتظار القمة التي تحتسى أهمية استثنائية يبدو الاهتمام الخليجي مركزاً حالياً على إنجاز المناسبة، خصوصاً وأنها تعدد في ظروف استثنائية تميز بمصاعب اقتصادية جزأ جائحة كورونا وأزمة أسعار النفط، وفي ظلّ أوضاع دولية متغيرة من بينها التغيير الذي حدث على رأس الإدارة الأميركية وما قد يحمله ذلك من تغيرات في سياسة واشنطن إزاء المنطقة بما في ذلك الموقف من إيران التي تشكل مصدر قلق لمنطقة الخليج.

ونقلت وكالة الأنباء الكويتية "كونا" الإثنين عن الحجرف قوله عقب استقباله من قبل أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، حيث نقل دعوة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز لحضور الدورة الـ41 لاجتماع المجلس

هل المشهد قابل للتكرار؟

الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إن هذه القمة تأتي في ظروف استثنائية يشهد العالم خلالها تداييات جائحة كورونا على مختلف مظاهر الحياة.

وأضاف أمين عام مجلس التعاون قوله إن التحضير لانعقاد القمة رغم الظروف والإجراءات الاحترازية يعكس إيماناً كاملاً وكبيراً بأهمية المناسبة.

وعبر الوزير الزياني عن تطلع بلاده إلى قمة خليجية "موفقة وناجحة بحضور قادة دول المجلس".

وفي إشارة ضمنية إلى ملف الأزمة القطرية أكد وزير الخارجية البحريني "على ضرورة إنهاء الصراعات والنزاعات الإقليمية بالطرق السلمية ووفقاً للمواثيق الدولية ومبادئ حسن الجوار".

وفي ظلّ الإشارات السلبية الصادرة عن قطر مؤخراً بدأت الأوساط السياسية الخليجية والعربية والدولية في التخفيض من سقف التوقعات مرجحة أن تشهد القمة الخليجية في السعودية توقيعاً بالأحرف الأولى على وثيقة مبادئ لإرساء أسس جديدة لمصالحة قطرية مع دول المقاطعة أو مع السعودية بمفردها كخطوة أولى.

القضاء السعودي يفتح الطريق لإقفال ملف الهذلول

الرياض - فتح القضاء السعودي الطريق أمام إقفال ملف لجين الهذلول وذلك بإصداره حكماً في قضيتها جمع بين إدانتها وإثاحة الفرصة لإطلاق سراحها في أمد منظور.

ومن شأن إغلاق هذا الملف أن يزيح عن السعودية عبءاً حقوقياً يمكن أن يُستخدم ضدها بشكل أكبر، في ظل وجود إدارة أميركية جديدة بقيادة الديمقراطي جو بايدن لا تُعرف حقيقة نواياها تجاه المملكة، لكنّ الأكد أنها لن تكون في مستوى الصداقة التي جمعت سابقتها الجمهورية إدارة دونالد ترامب مع القيادة السعودية.

وأمرت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض بسجن لجين الهذلول لمدة خمس سنوات وثمانية أشهر بعدما أدانتها بالتحريض على تغيير النظام وخدمة أطراف خارجية، حسب ما أفادت وسائل إعلام سعودية.

وذكرت وسائل الإعلام ومن بينها صحيفة "سبق" التي حضرت الجلسة أن المحكمة أدانت الهذلول الموقوفة منذ مايو 2018 مع نساء أخريات بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله.

ويشمل الحكم "وقف تنفيذ عامين و10 أشهر من العقوبة المقررة... استصلاحاً لحالتها (لجين) وتمهيداً السبل لعدم عودتها إلى ارتكاب الجرائم، وأنه في حال ارتكابها أي جريمة خلال السنوات الثلاث المقبلة سيُعتبر وقف التنفيذ ملغياً"، ويعني هذا الحكم أنّ الهذلول ستمضي فقط بضعة أشهر أخرى في السجن.

ومنحت المحكمة الإدعاء والمدة مدة ثلاثين يوماً للاعتراض على الحكم.

ورغم أن الحكم الصادر عن المحكمة الجزائية يتيح فرصة إطلاق سراح الهذلول في أمد قريب، إلا أنه أقر في الوقت نفسه إدانتها بالتهمة الموجهة إليها، فنجس وسائل الإعلام المحلية جاء في نص الحكم أنّ الهذلول "ارتكبت أفعالاً مجرّمة بموجب المادة 43د من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله"، ومن بينها "التحريض على تغيير النظام الأساسي للحكم، والسعي لخدمة أجنحة خارجية داخل المملكة مستخدمة الشبكة العنكبوتية لدعم تلك الأجنحة، بهدف الإضرار بالنظام العام والتعاون مع عدد من الأفراد والكيانات التي صدرت عنها أفعال مجرّمة بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله".

وبدأت محاكمة الهذلول في مارس 2019 بعد نحو عام من توقيفها مع نساء أخريات رفغ الحظر عن قيادة النساء للسيارات في منتصف العام 2018، على خلفية "التخابر مع جهات أجنبية" بحسب وسائل إعلام محلية.

وكانت الهذلول تحكم أمام المحكمة الجزائية، لكن نُقر لاحقاً تحويل قضيتها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة التي تأسست في العام 2008 للنظر في قضايا مرتبطة بمكافحة الإرهاب.

كورونا والأزمة المالية حولاً سلطنة عُمان إلى بلد «طارد» للعمال الأجانب

إجراءات عاجلة لسد عجز الموازنة، وأخرى أجلها هادفة لإصلاح الاقتصاد والرفع من أدائه وتخليصه من أسباب الضعف والتراجع. وضمن الإجراءات العاجلة أجرت السلطنة خلال الأشهر الأخيرة محادثات مع مجموعة من البنوك بهدف الحصول على قرض لا تقل قيمته عن مليار دولار. كما تلقت عمان في إطار الجهود العاجلة نفسها دعماً مالياً مباشراً بقيمة مليار دولار من قطر.

أما على صعيد أبعد مدى فقّرت مسقط الشروع في تطبيق ضريبة القيمة المضافة خلال الأشهر الأولى من السنة الجديدة. وكانت وزارة المالية العمانية قد وضعت قبل ذلك برنامجاً لخفض الإنفاق الحكومي بنسبة عشرة في المئة من الموازنة المعتمدة لجميع الوحدات المدنية والعسكرية والأمنية للعام الجاري.

أما أكثر الإجراءات الإصلاحية جراً فتمثلت في قرار إعادة توجيه الدعم الحكومي في قطاعي الكهرباء والمياه، وذلك ضمن خطة تتضمن إعادة تصفية فئات المستركين واعتماد هيكلية التعرفة وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وتوجيه الدعم للمستحقين، على أن تتم عملية خفض الدعم تدريجياً خلال السنوات القادمة للوصول إلى تعرفة غير مدعومة تتناسب مع التكلفة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش اقتصاد عمان بنسبة 10 في المئة هذا العام وهو معدل من بين الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسبباً وراء التلخص في أسرع وقت ممكن من جائحة كورونا وتبعاتها المالية والاقتصادية، أطلقت السلطنة، الأحد، حملة للتلقين ضد الفايروس وذلك قبيل إعادة فتح المنافذ أمام الزوار المقرر الثلاثاء بعد أسبوع من الإغلاق على خلفية مخاوف من سلالة متحورة لكوفيد - 19.

عدد العمال الوافدين إلى سلطنة عمان انخفض بأكثر من 270 ألفاً من نهاية 2019 حتى نوفمبر الماضي

وتتطلع عمان إلى إعادة استقبال السياح سريعاً في منتجعاتها الجبلية والساحلية وخصوصاً من الدول المجاورة القريبة لتجاوز المصاعب الاقتصادية الكبرى التي تواجهها مع تراجع أسعار النفط. وتقسم عمان جهودها في معالجة المسألة المالية والاقتصادية إلى

لم تعد الظروف الاقتصادية والمالية والسلطنة تسمح باستقبال المزيد من العمال الأجانب الذين يشكلون بما يحولونه من أموال نحو بلدانهم الأصلية مصدر استنزاف لرصيد السلطنة من العملة الصعبة.

ووضعت الجهات المختصة بملف "عمونة" الوظائف بين يدي وزير العمل محاد بن سعيد باوعين لخطا تفصيلية تتعلّق بإحلال المواطنين العمانيين محلّ العاملين الأجانب في الشركات التي تديرها الحكومة.

وتعتبر عمان ذات الموارد النفطية المحسودة أكثر بلدان الخليج تضرراً من جائحة كورونا، ما دفعها إلى البحث عن حلول غير تقليدية للخروج من تلك الأزمة على رأسها اتباع سياسة تقشفية تقوم على الضغط على الإنفاق الحكومي والتدرج في رفع الدعم عن بعض الخدمات الأساسية، جنباً إلى جنب مع الاستنادة من الخارج وتلقي بعض المساعدات الخليجية المباشرة لتقليل عجز الموازنة.

تفوق ما حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية في 2008 - 2009 وناهوي أسعار النفط في 2014 - 2015.

ودخل تقليص عدد الوافدين ضمن إجراءات سلطنة عمان لمواجهة الأزمة المالية والحد من تداعياتها، حيث أعلن في أكتوبر الماضي أنّ الحكومة العمانية تدرس خطا جديدة لإحلال المواطنين العمانيين محلّ العاملين الأجانب في الشركات التي تديرها الحكومة، حيث



وداعاً.. أم إلى اللقاء؟

إثر الأزمة المالية العالمية آنذاك حيث غادر عُمان أكثر من 340 ألف عامل وافد. واضطر الكثير من العمال الوافدين إلى مغادرة دول الخليج العربية هذا العام بعد أن تأثرت اقتصاداتها بجائحة كورونا وما استتبعته من انخفاض في الطلب على النفط وفي أسعاره.

وقالت منظمة العمل الدولية هذا العام إنها تتوقع أن يغادر العمال الوافدون دول الخليج العربية بأعداد بلدانهم الأصلية من جهة أخرى. ولا يقتصر الأمر فقط على مغادرة العمال الأجانب للسلطنة بشكل طوعي، بل يتعلق أيضاً ببرنامج حكومي أعلن عنه في أكتوبر الماضي ويقضي بتسريع إحلال اليد العاملة العمانية محلّ اليد العاملة الوافدة في الشركات التي تديرها الحكومة السلطنة.

وأظهرت بيانات من المركز الوطني العماني للإحصاء والمعلومات أن عدد العمال الوافدين انخفض بأكثر من 270 ألفاً أو نحو 16 في المئة في الفترة من نهاية 2019 وحتى نوفمبر من العام الجاري.

وأوضحت البيانات أن عدد هؤلاء العمال بلغ في نوفمبر الماضي مليوناً و440 ألفاً منخفضاً من مليون و710 ألف تقريباً نهاية العام الماضي.

وتأتي مغادرة العمال الأجانب للسلطنة تذكراً لما كان قد حدث سنة 2010